

# جرائم مروعة ودولة مغيبة: ارتفاع العنف المجتمعي يضاعف التحديات الأمنية في تونس

## مخاوف من استغلال تفشي الجريمة في التضييق على الحريات



### إقصاء الطبقات المهمشة يزيد من معدل العنف

حيث ظهرت موجة من الجرائم والبلطجة مع استغلال المجرمين حالة اللااستقرار السياسي والتخبط الحكومي في ترويع الناس.

ويقول مصطفى عبدالكبير رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان منذ 2011 ويسقط النظام الذي كان يعرف بالانحياز البوليسي واقتحام المراكز والمقرات الأمنية وهروب رجال الأمن وتمزيق وإتلاف الملفات وسرقتها وحرقها كسر حاجز الخوف عند المواطن التونسي، لكن في البداية كنا نعتقد أننا كسياسيين ومعارضين ونقابيين ونشطاء حقوق الإنسان أننا انتصرنا على الدكتاتورية البوليسية، مستدركا "حصل هذا فعلا ولكن ظهرت بمرور الزمن دكتاتوريات جديدة متمثلة في انتشار الجريمة".

وليسقط سلطة القانون واستتباب الأمن، يقترح عبدالكبير "تنقيح القوانين وملاحقة المجرمين والقضاء على سياسة الإعدام خصوصا في حق المتهمين بتنفيذ هجمات إرهابية"، لكن لا يتم تنفيذها منذ ثلاثين عاما وتحديدا منذ العام 1991. ويقر الدستور التونسي للعام 2014 "الحق في الحياة" ولا يلغي جريمة الإعدام.

وفيما يرى الشارع أن الإعدام هو الحل يعتقد حقوقيون أن "الإعدام لا يردع ولا يحد من تفشي الجريمة".

وبدلا من تفشي الجريمة، دعا جمال مسلم رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في تصريح لـ "العرب" إلى فتح حوار وطني شامل حول هذه العقوبة والعقوبات التي من الممكن أن تحد من الجرائم مستقبلا، محملا السلطة مسؤولية الجرائم داعيا إيها إلى البحث عن الأسباب الحقيقية التي قادت إلى انتشار الجريمة وهي بلا شك أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية. في المقابل، يخالفه الرأي السياسي التونسي صحبي بن فرج، الذي أبدى تأييده لعقوبة الإعدام وتنفيذها في مواجهة الجرائم البشعة لكن مع استكمال مراحل التقاضي وتوفير شروط المحاكمة العادلة.

وأردف "أرى أن الإعدام من العقوبات المؤسفة والمؤلمة لكن يجب أن تكون موجودة مع ارتفاع منسوب الجريمة".

فعليا في التصدي للعنف إضافة إلى تفعيل دور مؤسسات الدولة والتمكين الاقتصادي للنساء الذي بقي، حسب تعبيرها، حبرا على ورق.

### سياسة مواجهة

يشير متابعون إلى أن دوافع ارتفاع الجريمة في تونس تتجاوز الأسباب الاقتصادية وتعكس قضية أعمق تشمل الصراع الحضري وفي قلب التجاذبات السياسية.

ويلفت السياسي التونسي عبدالمجيد الجاصي في تصريح لـ "العرب" إلى أن "الجريمة مرتبطة أيضا بمناخات وسياسات".

وبرايه فإن "حالة الحيرة بخصوص المستقبل، والفشل المدرسي وضعف رقابة الأسرة واختلالات المنظومة التربوية وضعف التأطير الديني وعدم الاستقرار على الحدود كلها أسباب ومناخات مساعدة على نمو الجريمة".

ومن جهة أخرى، حسب ما ذهب إليه الجلاصي، فإن "عدم الاستقرار المؤسساتي والتغيرات المتسارعة على رأس وزارة الداخلية والصراع حولها والتغيرات في مواقع حساسة كلها تضعف من قدرة الجهاز الأمني على التصدي".

ويتابع "لا يمكن التقليل من نسبة الجريمة إلا باعتماد سياسة وقائية تذهب إلى جذورها واعتماد سياسة مواجهة أول شروطها استقرار المؤسسة الأمنية وإبعادها عن الصراعات والتجاذبات وتوفير كل المرافق والمستلزمات التي تعينها على القيام بدورها ومن ذلك الموارد البشرية الكافية والتدريب والتجهيزات وخاصة الإسناد السياسي والمعنوي".

مرحلة الانتقال الديمقراطي على رغم نقاط الضوء التي تميزها عن غيرها، كما تلاحظ استخفافا بالعنف في شبكات التواصل الاجتماعي. وتعتقد أن الدور الأمني غير كاف ولم يكن فعلا في مواجهة الجرائم، خاصة أن أجهزة الأمن غير قادرة على التدخل في بعض الجرائم التي تشمل العلاقات الشخصية. وتقر أن يكون العنصر الأمني شريكا

رسمية. بينما يقدر اقتصاديون أن الأرقام ربما تتجاوز المعلن عنه بكثير في حال تواصل غياب الاستقرار الحكومي.

وتحمل الأوضاع الاقتصادية الصعبة تداعيات اجتماعية وخيمة، وفي مواجهة ارتفاع منسوب الجريمة يقترح الخبراء دورا أكبر للعناصر الأمنية. ويشير مهدي مبروك أستاذ علم الاجتماع ووزير الثقافة السابق في حديثه لـ "العرب" إلى المعادلة الصعبة التي تبدو أمامها تونس بين التحدي الأمني وحماية المجال الحقوقي.

وأعرب مبروك عن خشيته في ظل غياب إصلاح حقيقي للقوات الأمنية أن يقع الإقدام على المزيد من الانتهاكات. وتابع "أخشى تحت ضغط الجريمة الاجتماعية أن تتم مرة أخرى ممارسة الانتهاكات على حقوق الإنسان باسم مقاومة الإغصان والجرائم المستشرية".

ويؤكد أنه بالنسبة للعدل الديمقراطي فإن ضرب الجريمة بيد من حديد وفي نفس الوقت احترام حقوق الإنسان بمثابة المعادلة الصعبة.

وسلط مبروك الضوء على تحد آخر في مواجهة الجرائم الاجتماعية المستشرية، وهو استغلال الجماعات الإرهابية التي تشنت الجرائم في القيام بهجمات جديدة، ما يعني بالضرورة إعادة تنظيم الأولويات الحكومية.

ويشرح بالقول "منذ اندلاع الثورة هناك جبهتان مفتوحتان وهما كيفية التصدي للجماعات الإرهابية ولجماعات الجريمة المنظمة (المتاجرة بالبشر، الهجرة غير الشرعية) تصاف إليها الجريمة الاجتماعية". ويعلق "أخشى أن تشنت الجريمة الاجتماعية جهود قوات الأمن التونسي".

وعلى صعيد آخر، وعلى رغم ترسانة القوانين والتشريعات التي تحمي من ظاهرة العنف مثل القانون عدد 58 للتصدي للعنف المسلط ضد المرأة والطفل، بدأ جليا ارتفاع الجرائم بشكل مخيف. ويكتف المجتمع المدني بجهود في تونس لمكافحة هذه الظاهرة.

وتعزو نعمة نصيري العضو بجمعية النساء الديمقراطيات ارتفاع الجرائم خاصة في حق النساء، في تصريح لـ "العرب"، إلى "العقلية الذكورية المتفشية في المجتمع". وترى نصيري أن الدولة بعد ثورة يناير باتت مغيبة وأدائها ضعيفا ما جعلها غير قادرة على التصدي لهذه الظاهرة. كما تلاحظ استخفافا بالعنف في شبكات التواصل الاجتماعي. وتعتقد أن الدور الأمني غير كاف ولم يكن فعلا في مواجهة الجرائم، خاصة أن أجهزة الأمن غير قادرة على التدخل في بعض الجرائم التي تشمل العلاقات الشخصية. وتقر أن يكون العنصر الأمني شريكا

يضاعف انتشار معدل الجريمة في تونس التحديات والصعوبات الأمنية في بلد يكافح على أكثر من جبهة لمقاومة جرائم لا تقل خطورة وهي جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة والتخريب، ويجمع خبراء ومتابعون على أن مقاومة هذه الظاهرة تضع الحكومة أمام معادلة صعبة؛ بين ضرورة تشديد القبضة الأمنية لردع المجرمين وبين المساس بالحريات وما سينجم عنه من تضييق وانتهاكات.

صعيد آخر يتساءل هؤلاء عن مدى القدرة على التوفيق بين المعادلة الأمنية وما تقتضيه من صرامة في ملاحقة المجرمين وبين عدم المساس بالجانب الحقوقي في ظل المخاوف من استغلال ارتفاع منسوب الجريمة كذريعة للتضييق على الحريات واقتراح انتهاكات، وما سينجم عنه تبعات ذلك من تراجع حقوق الإنسان في بلد لا يريد العودة بهذا الملف إلى الوراء.

### معادلة صعبة

وفيما قسمت المطالب بتطبيق الإعدام التونسيين بين مؤيد ورافض له، إلا أن الطيف الشعبي والسياسي يجمع على أن الحكومة ونخبها أمام تحدي الحفاظ على الأمن العام في ظل استشراف جرائم العنف والإغصان والسرقة. ويسلط الخبراء والمتابعون الضوء على حجم الصعوبات التي تواجهها الحكومة في ظل حالة من الانفلات المجتمعي وبروز جيل جديد من المجرمين الذين يفتخرون بالجرائم لـ "أسباب ثقافية".

وصنف الباحث في علم الاجتماع محمد الجولبي الجرائم البشعة التي شهدتها المجتمع التونسي مؤخرا ضمن النوع الجديد من الجرائم. وأشار في تصريحات لإذاعة محلية خاصة إلى أن "من سمات هذه الجرائم سرعة التنفيذ واستعمال أدوات جديدة وأسبابها في أغلب الأحيان 'ثقافية' على غرار نسل هانف جوال أو إهانة صغيرة أو عدم الإيفاء بتعهدات مالية على سبيل الاقتراض وغيرها من الأسباب الثقافية".

وذكر التقرير الذي صدر تحت عنوان "الاحتجاجات الجماعية والانتحار والعنف"، أن حوادث الجريمة تنوعت بين السرقة وجرائم القتل، وذلك استنادا لعينة الرصد المكونة من مجموع الصحف اليومية والأسبوعية المحلية والمواقع الإلكترونية.

وتصاعدت وتيرة العنف بجميع أشكاله في فترة ما بعد الحجر الصحي الشامل والموجه، إذ سجل العنف الأسري حوالي 22 في المئة من مجموع حالات العنف المرصودة، إلى جانب استشراف العنف الانفعالي الذي يمثل 23.7 في المئة من حالات العنف المرصودة.

وتمتلك النساء والقتل إحدى أكثر الفئات تضررا من العنف الجنسي الذي تجاوزت نسبته 18.5 في المئة من المجموع العام للعنف المرصود وتواصل نسخته التصاعدي على غرار الأشهر السابقة.

واحتضن القضاء السكني أكثر حوادث العنف المسجلة بنسبة 40 في المئة تليه في ذلك الطرقات والفوضى العامة بحوالي 50 في المئة بصفة مجتمعة. وتميزت حالات العنف في شهر يونيو بكونها حالات فردية بنسبة 69 في المئة، في حين مثل العنف الجماعي نسبة 31 في المئة.

وحسب ما ذهب إليه الباحث محمد الجولبي، فيما تعد الكحول والخدرات والفقر والتهميش أسبابا لارتكاب جرائم بشعة، إلا أن القراءة التفاهمية للجريمة وتطورها تبين ارتباطها بالدخول في مرحلة من الاستهلاك المتوحش والفاش.

وبرايه فإن "البعض أصبحوا يدخلون في المنظومة الإجرامية من أجل تلبية حاجيات استهلاكية يعتبرونها عنصرا من هويتهم وغياب هذه الحاجيات يضعهم على هامش المجتمع، بالإضافة إلى النعمة على المجتمع بسبب الفقر والتهميش والإحباطات الموجودة لدى مقترفي الجرائم وكل ضحية لديها إمكانيات ليست لديهم يرون أنه من الضروري القضاء عليها بهدف افتكك هاتف أو أموال أو ممتلكات والتقليل من النعمة الدفينة لديهم".

ويحذر الخبراء من مخاطر إقصاء الطبقات المهمشة الذي يقود إلى ارتفاع معدل العنف والجريمة بسبب شعور هذه الطبقة بالنقص الاجتماعي والغضب إزاء سياسات التمييز بحقها. وزادت الأزمة الاقتصادية الخائفة من حالة الإحتياج الشعبي خاصة في صفوف المهمشين والعاطلين عن العمل في ظل عجز الحكومات المتعاقبة عن الإيفاء بوعودها بتوفير مواطن شغل جديدة ونصيب عادل من التنمية.

كما أثرت أزمة كوفيد - 19 على اقتصاد البلاد المهده بانكماش قد تبلغ نسبته 6.8 في المئة وبخسارة أكثر من 130 ألف شخص وظائفهم، حسب تقديرات



هزت جريمة قتل مروعة راحت ضحيتها الشابة رحمة (29 عاما) الرأي العام التونسي وسط دعوات بتسليط أقسى العقوبات والعودة إلى خيار تنفيذ الإعدام للحد من الجرائم الاجتماعية التي ازدادت وتيرتها بشكل مقلق في الأونة الأخيرة.

وفيما قسمت المطالب بتطبيق الإعدام التونسيين بين مؤيد ورافض له، إلا أن الطيف الشعبي والسياسي يجمع على أن الحكومة ونخبها أمام تحدي الحفاظ على الأمن العام في ظل استشراف جرائم العنف والإغصان والسرقة. ويسلط الخبراء والمتابعون الضوء على حجم الصعوبات التي تواجهها الحكومة في ظل حالة من الانفلات المجتمعي وبروز جيل جديد من المجرمين الذين يفتخرون بالجرائم لـ "أسباب ثقافية".

وصنف الباحث في علم الاجتماع محمد الجولبي الجرائم البشعة التي شهدتها المجتمع التونسي مؤخرا ضمن النوع الجديد من الجرائم. وأشار في تصريحات لإذاعة محلية خاصة إلى أن "من سمات هذه الجرائم سرعة التنفيذ واستعمال أدوات جديدة وأسبابها في أغلب الأحيان 'ثقافية' على غرار نسل هانف جوال أو إهانة صغيرة أو عدم الإيفاء بتعهدات مالية على سبيل الاقتراض وغيرها من الأسباب الثقافية".

وذكر التقرير الذي صدر تحت عنوان "الاحتجاجات الجماعية والانتحار والعنف"، أن حوادث الجريمة تنوعت بين السرقة وجرائم القتل، وذلك استنادا لعينة الرصد المكونة من مجموع الصحف اليومية والأسبوعية المحلية والمواقع الإلكترونية.

وتصاعدت وتيرة العنف بجميع أشكاله في فترة ما بعد الحجر الصحي الشامل والموجه، إذ سجل العنف الأسري حوالي 22 في المئة من مجموع حالات العنف المرصودة، إلى جانب استشراف العنف الانفعالي الذي يمثل 23.7 في المئة من حالات العنف المرصودة.

وتمتلك النساء والقتل إحدى أكثر الفئات تضررا من العنف الجنسي الذي تجاوزت نسبته 18.5 في المئة من المجموع العام للعنف المرصود وتواصل نسخته التصاعدي على غرار الأشهر السابقة.

واحتضن القضاء السكني أكثر حوادث العنف المسجلة بنسبة 40 في المئة تليه في ذلك الطرقات والفوضى العامة بحوالي 50 في المئة بصفة مجتمعة. وتميزت حالات العنف في شهر يونيو بكونها حالات فردية بنسبة 69 في المئة، في حين مثل العنف الجماعي نسبة 31 في المئة.

وحسب ما ذهب إليه الباحث محمد الجولبي، فيما تعد الكحول والخدرات والفقر والتهميش أسبابا لارتكاب جرائم بشعة، إلا أن القراءة التفاهمية للجريمة وتطورها تبين ارتباطها بالدخول في مرحلة من الاستهلاك المتوحش والفاش.

وبرايه فإن "البعض أصبحوا يدخلون في المنظومة الإجرامية من أجل تلبية حاجيات استهلاكية يعتبرونها عنصرا من هويتهم وغياب هذه الحاجيات يضعهم على هامش المجتمع، بالإضافة إلى النعمة على المجتمع بسبب الفقر والتهميش والإحباطات الموجودة لدى مقترفي الجرائم وكل ضحية لديها إمكانيات ليست لديهم يرون أنه من الضروري القضاء عليها بهدف افتكك هاتف أو أموال أو ممتلكات والتقليل من النعمة الدفينة لديهم".

ويحذر الخبراء من مخاطر إقصاء الطبقات المهمشة الذي يقود إلى ارتفاع معدل العنف والجريمة بسبب شعور هذه الطبقة بالنقص الاجتماعي والغضب إزاء سياسات التمييز بحقها. وزادت الأزمة الاقتصادية الخائفة من حالة الإحتياج الشعبي خاصة في صفوف المهمشين والعاطلين عن العمل في ظل عجز الحكومات المتعاقبة عن الإيفاء بوعودها بتوفير مواطن شغل جديدة ونصيب عادل من التنمية.

”  
المتابعون يتساءلون عن مدى القدرة على التوفيق بين المعادلة الأمنية وما تقتضيه من صرامة في ملاحقة المجرمين وبين عدم المساس بالجانب الحقوقي وحماية الحريات

